

UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

*King Saud University*

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

٦٤٧٢

السكر

١٦٥



٢١٦٤

ف . ش

الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية ،

للشنشوري، عبد الله بن محمد - ٩٩٩ هـ . كتب في

القرن الثاني عشر الهجري تقديرًا .

٢٠ ق ٢١ س ٢٢ × ٥ ر ٥ سم

نسخة جيدة ، ناقصة الآخر ، خطها نسخ حسن ، طبع .

٤١

٦٤٧٢

الأعلام ٤ : ٢٧٣ بروكلمان ٢ : ٤١٨ / الذيل ٢ : ٤٤٢

١ - الفرائض ، الفقه الاسلامي وأصوله أ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - شرح بغية الباحث .

١٤ - ٨ - ٢ - ١٧

١٠ - ١٢١ -







الميراث نذر ومساكن: زكاة وموهون وبيع الخاس: وجان قراض ثم قرض كتابته: ورد بعينه

عشكرزق

بسم الله الرحمن الرحيم

ساكنة علمي عن ذوي الجهل طافقي ولا انترا المرنغيس علي الهم  
فان يسرا الله الكريم بفضله وعاشرت ارباب العلول ذوي الهم  
نشرت علوم واستفدت ودارهم والافرد ووالي ومكتتم  
ومن منح الجاهل علما اما بعد ومن منع المستوجبين قدر ظلم

النويل كل النويل لمن نزل عياله  
في خير وقدم علي الله في شر

ولا تركوا الي الذين ظلموا فتمسكم النار  
فتمسها الواثق وكان سلطان من  
المبا سبه ففشتي عليه فلما افاف  
قال هذا حال من ركن غا بال من ظلم  
بالفعل

اي من تنال العلم الابستة  
سانيك عنها معربا ببيان  
ذكا وحرص ولجته ياد وبلغته  
نصيحة استاذ وطول زمان

الخير ما يحق من شأنه فله وكان جنوا عند  
والا نشا ما يحق من شأنه فله

ولا يتركوا العلم  
ولا يتركوا العلم  
ولا يتركوا العلم







هو عي القلب. وسمي الجهر بالعي لان الجاهل يكون محتجرا يشبه الاعى  
واما عي البصر فليس يضار في الدين قال الله تعالى فانها لا تعي  
الابصار ولكن تعي القلوب التي في الصدور وقال قتادة  
رحم الله البصر الظاهر بلفظة ومنفعة وبصر القلب هو البصر النافع  
انتهى. ولما احمد الله تعالى صلى على نبيه صلى الله عليه وسلم لقوله  
تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما. ولقوله صلى  
عليه وسلم من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام  
اسمي في ذلك الكتاب فقال **ثم الصلاة بعد** اي بعد ما تقدم  
وهو هنا مبني على الضم كانه مقرر عند الحاجة. والصلاة لغة  
الدعاء. والصلاة المطلوبة من الله تعالى رحمة. وقيل مغفرتة  
وقيل كرامته. وقيل ثناء عند الملائكة ذكر هذه الوجة الشيخ  
شهاب الدين ابن الهائم رحمه الله تعالى وقرضا بالسلام خروجا من  
كرامة افراد احدها عن الآخر فقال **والسلام** اي التحية **علي نبي دينه**  
**الاسلام** وهو نبينا صلى الله عليه وسلم. قال الله سبحانه وتعالى  
ملة ابيكم ابراهيم هو سماكم المسلمين. والنبي انسان اوجي اليه  
بشرى وان لم يؤمر بتبليغه فان امر بذلك فرسول ايضا فان النبي  
اعم من الرسول. وقيل هما بمعنى واحد وهو معنى الرسول.  
والنبي المسمى من النباء اي الخبر لانه مخبر عن الله تعالى. وبلا هو  
الاكثر من النبوة وهي الرفعة لان النبي مرفوع الرتبة. والدين  
ما شرعه الله من الاحكام والاسلام هو الخضوع والانقياد لاولي  
الله تعالى ولا يتحقق الا بقبول الامر والنهي والايان هو التصديق

عليه السلام

بما جاء من عند الله والافراد به. وهما وان اختلفا مفهوما  
فما صدقهما واحد. فلا يصح في الشرع ان يحكم على احد بان مؤمن  
وليس بمسلم وبالعكس ولا يعني بوحدهما سوي هذا وقوله **بالحل**  
بدل من نبي فيكون مجرورا ويجوز رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف  
وهو اسم من اسمائنا صلى الله عليه وسلم. وهي كائنات ابن الهائم  
عن ابي بكر بن العربي والنووي رحمهم الله تعالى الف اسم.  
واختار هذا الاسم لوجوه. منها ان الله تعالى ذكره في القرآن  
العظيم في سياق الامتداح. ومنها انه اشهر واكثر استعمالا  
في السنة الصحابة والتابعين فمن بعدهم وقوله **خاتمة**  
**رسول ربه** اي وانبياؤه قال تعالى ولكن رسول الله وخاتم  
النبين **والصلاة** واللام على الله وهم مومنون ابني هاشم وبني  
المطلب. وقيل جميع الامة. وقيل عشرة الذين ينسبون اليه  
وهم اولاد فاطمة وسلم. وقيل اقارب من قريش. وقيل غير ذلك  
**من بعد** اي تبعاله **وصحبه** من بعده ايضا وهو اسم جمع لصا  
بمعني الصحابي وهو من اجتمع مومنا به ولو ساعة ومات على  
ذلك. وقيل من طالت صحبته له وكثرت محاسنه له والاف  
عنه. وقيل غير ذلك. **ولما احمد الله تعالى** صلى على نبيه صلى  
الله عليه وسلم قال **ونسأله لنا الاعانه فيما نواخينا**  
اي تخربنا وقصدنا. يقال فلان يتواخي الحق ويتاخاه اي  
يقصده ويتحراه. ويقال فلان اخيت الشئ تخريته والتحريك  
طلب الاحراء. وكثيرا ما يستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد والاف



الثلاثة متقاربة. **قال** الشيخ زكريا رحمه الله تعالى  
 الاجتهاد والتحري والتأخي بذل المجهود في طلب المقصود  
 انتهى. ويقال اجتهاد في حل الصخرة وكما يقال اجتهاد في حمل  
 نواة. وذكر ابو عبيدة ان التأخي لا يكون الا في  
 الخير ولعل هذا هو السبب في تخصيص التأظم التوحي بالتذكر  
 دون التحري وقوله **من الابان** اي الاظهار والكشف **عن**  
**مذهب** مفضل يصلح للمصدر والمكان والزمان بمعنى الذفا  
 وهو المرور او محله او زمنه. واصطلاحا ما نرجح عند  
 المجتهد في مسألة متابع الاجتهاد فصار له معتقدا **ومنه**  
 وهو المراد هنا وقوله **الامام** اي الذي يقتدي به. وقيل  
 غيره لك وابدل من الامام قوله **زيد** بن ثابت بن الضحاك  
 الصحابي الانصاري الخزي من بني النخاري ابا سعيد  
 وقيل ابا عبد الرحمن وقيل ابا خارجة قدم النبي صلى الله عليه  
 وسلم المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة. ونوفي بالمدينة  
 سنة خمس واربعين قال الترمذي وقيل غير ذلك.  
 ومناقبة شهيرة وقضايله كثيرة. **روى** ابن عمر رضي الله  
 تعالى عنهما **قال** يوم موت زيد اليوم مات عالم المدينة  
 وخطب عمر رضي الله عنه بالجابية فقال من يسأل عن  
 الفرائض فليات زيد بن ثابت رضي الله عنه. **وقال** مسروق  
 دخلت المدينة فوجدت بها من الراشدين في العلم زيد بن ثابت  
 رضي الله عنه **وقال** الشعبي طم زيد بن ثابت بخصلين

بالقرآن

بالقرآن والفرائض رضي الله تعالى عنه **قال** **سنة** قد اجتمع في  
 اسم زيد رضي الله تعالى عنه مناسبات تتعلق بالفرائض لم تجتمع في  
 اسم غيره افراد او جمعا وعدا او طرعا وضربا. فاما الافراد فالزك  
 بسبعة وهي عدد اصول المسائل. وعدد من يرث بالفرض وحده  
 وعدد الوارثات من النساء باختصار. واليا بعشرة وهي عدد  
 الوارثين باختصار وعدد الوارثات بالبسط. **والدال** بان يعر  
 وهي عدد اسباب الارث والاصول التي لا تقول. واما الجمع فالزك  
 مع اليا سبعة عشر وهي عدد الوارثين والوارثات باختصار  
 والزاي مع الدال احدي عشر وهي عدد الوارثات على طريق  
 البسط بزيادة مولاة المولاة. واليا مع الدال اربعة عشر وهي  
 عدد الوارثين بالبسط خلا المولى لانه قد يكون انثى. والزاي  
 مع اليا والدال احد وعشرون وهي عدد جميع من يرث بالفرض  
 من حيث اختلاف احوالهم كاسياني. لان اصحاب النصف خمسة  
 والرابع اثنان. والثلث واحد. والثلثين اربعة. والثلث  
 اثنان والسدس سبعة. وقد ضبط ذلك بعضهم في ضربين **فقال**  
 ضبط ذوي الفروض من هذا الرجن. خذ مرتبا وقل هب اذ يسر  
 واما العدد فعدد حروف اسم ثلاثة وهي عدد شروط الارث  
 وعدد اصول التي تقول. واما الطوع فاذا طرحت الدال  
 من اليا بقي ستة وهي عدد الفروض القرانية وعدد الموانع.  
 واذا طرحت الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف ايضا  
 وتقدم ما فيها. واذا طرحت الزاي من اليا بقي ثلاثة ايضا







وعلموه الناس فانه نصف العلم وهو بيني وهو اول علم ينتزع  
من امتي ورواه البيهقي في سننه وقال تفرد به حفص بن عمر  
وليس بالقوي . **ولما** كان علم الفرائض من يشتغل به قليل  
لتوقفه على علم الحساب وتشعب مسائله وارتباط بعضها ببعض  
كافي مسائل الجرد وغيره كعرضة للنسيان فلاجل هذا احتج  
الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه . **واما** قوله فانه نصف العلم فاختلف  
في معناه على وجه اقر بان الانسان حالتين حالة حياة وحالة  
موت وفي الفرائض معظم الاحكام المتعلقة بالموت . وقيل  
غير ذلك مما اضربنا عنه خوف الاطالة . وقد ورد في علم الفرائض  
ايضا من الاحاديث والآثار مما يدل على فضله وشرقه اشيا  
كثيرة فراجعها في المطولات **وعلم** **ابن زيد** الامام المذكور  
**خص** من بين الصحابة رضي الله عنهم **لا محالة** قال ابن الاثير رحمه  
الله في النهاية اي لاجلة ويجوز ان يكون من الحول والقوة والحر  
وهي مفعلة منهما . واكثر ما يستعمل بمعنى اليقين او الحقيقة  
او بمعنى لا بد والميم زائدة انتهى فيكون المعنى وان زيد اخضر  
حقيقة او يقينا او لا بد **بما جاءه** اي اعطاه والجموع العظيمة  
والجبا العطا **خاتم الرسالة** والنبوة سيدنا محمد صلى الله عليه  
وسلم **من قوله** صلى الله عليه وسلم **في فضله** اي فضل زيد بن ثابت  
المذكور **منها** على فضله وشرقه **افرضك زيد** ذكر ابن الصلا  
ان الترمذي والنسائي وابن ماجة روى باسناد جيد قال  
وهو حديث حسن انتهى . وروي الترمذي في جامعه باسناد

صحيح عن انس رضي الله عنه بلفظ اعلم امتي بالفرائض زيد بن ثابت  
واما قال ذلك صلى الله عليه وسلم **قال** ابن الهيثم نقل عن  
الماوردي رحمه الله تعالى للعلماء في ذلك خمسة اوجد وعد  
الي ان قال الخامس انه قال ذلك لانه كان اصغرهم حسبا واسرعهم  
جوابا . ثم قال **الماوردي** ولاجل هذه المعاني لم ياخذ الشافعي  
رضي الله عنه الا بقوله رضي الله عنه انتهى وقوله **ونا هيك** بها  
اي بهذه الشهادة من سيد البشر وخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم  
اي حسبك بها لانها غاية تتال عن ان تطالب غيرها في تكفيك  
**مكان** زيد بن ثابت **اولي** من غير **باتباع التابعي** وتقليد  
المقلد لامر من اقوالها هذه الاحاديث والشايف انه ما تكلم  
اسد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الفرائض الا وقد وجد له  
قول في بعض المسائل قد فهم الناس بالاتفاق الا زيدا فانه لم  
يقول ولا يجوز بالاتفاق وذلك يقتضي الترجيح كما قال  
القفال رحمه الله تعالى **اسيما** قال ابن الهيثم رحمه الله من ادوات  
الاستدلال عند بعضهم . والصحيح انها ليست منها بل هي مضادة  
للاستدلال فان الذي بعده ادا دخل فيها دخل فيه ما قبلها او مشهور  
له بانها حق بذلك من غير **وقد عناه** اي نفي مذهب الامام  
زيد بن ثابت المذكور الامام ابو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس  
ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن زيد بن هاشم  
ابن المطلب بن عبد مناف بن قصي **الشافعي** المطلب بن الحجازي  
الكني رضي الله عنه يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف .







قوله وقد ذكرت ما في هذه الفبا في شرح الترتيب  
قال فيه فتقولنا حق بيتنا ول الما ل وغيره كالحيا  
والشفقة والعقاص وخرج بقابل التجزي الولا  
والولا يدا ينقلان الي لا بعد موت الاولي  
لعدم قبولها التجزي ولا يرد الحيا والشفقة  
والعقاص لانه ليس المراد بقبول التجزي

قبول الاقرار بل ما يمكن ان يقال فيه انه ما ضبطه القاضي افضل الدين الحنفي رحمه الله بان الحق قابل  
دفعه ولهذا ثلثه وخود للثلاثة للتجزي يثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك لقراية بينهما  
لكذلك وخرج بقولنا بعد موت من كان له او نحوها وقد ذكرت ما في هذا الضابط في شرح الترتيب  
لحقوق الثابتة بالمشا والاشهاد غيرهما **اسباب ميراث الارث** اي الارث ميراث اي الارث ميراث اي الارث ميراث  
ويقولنا لقراية الوصية اي على قولنا **اسباب ميراث الارث** اي الارث ميراث اي الارث ميراث  
الها تملك بالموت ودخل قولنا او نحوها **اسباب ميراث الارث** اي الارث ميراث اي الارث ميراث  
الزوجية وهو الولا وغيرهما قال **اسباب ميراث الارث** اي الارث ميراث اي الارث ميراث  
مشايخنا وما في شرحه قبول التجزي ابطله اي الارث ميراث اي الارث ميراث  
ابن الرقة والسبكي حجة القدر في القول الزوجية الفصح وان لم يحصل وطئ ولا خلوقة ويورث به  
بان احد الورثة اذا انتقض حقه سقط الكل من الجانبين لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم الى اخره  
وعلى القول بان لا يستقط منه شيء بل ويتوارث الزوجان في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الامة  
ليستوخيه الاخر مع انه موروث **اسباب ميراث الارث** اي الارث ميراث اي الارث ميراث  
ويحاج بان قال التجزي بذلك التفصيل **اسباب ميراث الارث** اي الارث ميراث اي الارث ميراث  
والمتقوله وعمومه لا يخرج عن ذلك نعم **اسباب ميراث الارث** اي الارث ميراث اي الارث ميراث  
في كون الولا غير قابل للتجزي مطلقا نظر **اسباب ميراث الارث** اي الارث ميراث اي الارث ميراث  
وخرج بقولنا اي اخر ما اذا اعتناه ثمنا **اسباب ميراث الارث** اي الارث ميراث اي الارث ميراث  
وقد دل استحال الموت فلا يكتفى استحال **اسباب ميراث الارث** اي الارث ميراث اي الارث ميراث  
وارثه بل يستفرض الله تعالى نقله الى غيره **اسباب ميراث الارث** اي الارث ميراث اي الارث ميراث  
عن المناجي انتهى شرح الترتيب

المعق

الولاحقة كلحة النسب لا يباع ولا يوهب رواه الشافعي رحمه  
وفد يرث به العتيق المعق كالواشترى في عبدا واعتقه ثم الحق  
السيد بدار الحرب فاسترق فاشتراه عتيقه فاعتقه فكل منهما  
يرث الاخر حيث لا مانع من حيث كونه معتقا لا من حيث كونه  
عتيقا **اسباب ميراث الارث** اي قرابة وهي الابوة والبنوة والاد لا  
باحدهما فيرث بها الاقارب وهم الاصول والفروع والمواشي  
للآيات الكريمة والاحاديث الصحيحة وما الحق بذلك من اجماع اوقيا  
على تفصيل ياتي بعضه ان شاء الله تعالى ويورث به من الجانبين  
تارة كالابن مع ابيه والاخ مع اخيه ومن احد الجانبين اخري  
كالجدة ام الامع ابن بنتها واخر القرابة وان كانت اقوي  
الاسباب لاجل تقيي النظم ولطول الكلام عليها لان اكثر الام  
الآتية فيها وقوله **اسباب ميراث الارث** اي هذه الاسباب **اسباب ميراث الارث**  
جمع ميراث بمعنى الارث **اسباب ميراث الارث** اي متفق عليه والافضالك سبب  
رابع مختلف فيه وهو جهة الاسلام فيرث به بيت المال لان ك  
منتظا عندنا في الارح وسوا كان منتظا ام لا على الارح  
عند المالكية ولا يرث عند الحنفية والحنابلة **اسباب ميراث الارث** اي  
مما يطول قراجم في كتابنا شرح الترتيب ثم اعلم  
ان الموانع جمع مانع وهو في اللغة الحائل واصطلاحا ما يلزم  
من وجود العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته  
عكس الشرط **اسباب ميراث الارث** ستة اقتصر المص رحمه الله على  
المتفق عليه منها وهو ثلاثة فقال **اسباب ميراث الارث** **اسباب ميراث الارث**



اي الذي قام به سبب الارث من الميراث اي الارث على واحدة  
**من ثلث ثلاث** احد طرف وهو عجز حكلي يقوم بالانسان  
بسبب الكفر وهو مانع من الجانبين فلا يرث الرقيق بجميع  
انواعه لانه لو ورث لكان لسيدته وهو اجنبي من الميت ولا  
يرث لانه لا ملك له ولو ملكه سيده لكن البعض يورث عنه  
جميع ماله بعهده الحر على الارح عندنا ولا يرث ولا يرث  
كالقن عند المالكية والحنفية ويورث ويرث ويحجب علي  
حسب ما فيه من الحرية عند الحنابلة وثانيها **قتل** وهو مانع  
للقاتل فقط لا المقتول فقد يرث قاتله واختلقت  
الائمة في القاتل فعندنا لا يرث من له مدخل في القتل ولو  
كان بحق تقتصر وامام وقاض وجلاذ بامرهما او احدهما وشا  
ومزك ولو كان بغير قصد كضايح ومجنون وطفل ولو قصد به  
مصلحة كضرب الأب للتأديب وبطه الجرح للعلاج والامل  
في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من تركه المقتول  
شيء والمعنى فيه تهمة الاستعجال في بعض الصور وسد الباب  
في الباقي ولا مدخل للمقتي في القتل وان كان على معين لانه ليس  
بمزم بخلاف القاضي وعند الحنفية كل قتل او جيب الكفارة  
منع الارث وما لا فلا الا القتل العمد العدوان فانه لا يوجب  
الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع الارث وعند الحنابلة كل  
قتل مضمون بقصاص او بدية او بكفارة يمنع الارث وما لا  
فلا وعند المالكية يرث قاتل الخطأ من المالدون الدية

سأله عند الحنابلة ان يجوز تخفيف عن بن نصف  
حرو عن ام وعم حرين لو كان الابن كاملا  
لحرية كان للام السدر والباء وهو  
نصف وثلث للابن ولا شيء للعم فيكون  
للابن مع نصف حرية نصف ماله  
لو كان حرا وهو ربع وسدر والام  
ربع لان الابن لو كان كاملا لحرية كان  
لها سدر ومع ربع الابن كله لها  
الثلث ونصف حرية بحسب ما بين  
نصف ميراثها فيبقى لها ربع والباقي  
وهو الثلث للعم نصفها وربع من  
اثنى عشر قايمة من ثلث اثنى عشر  
او ثلاثة في اربعة

ولا يرث قاتل العمد العدوان والباب واسع وفروع كثيرة  
ومحل بسطها كتب الفقه وثالثها **اختلاف دين** بالاسلام والكفر  
فلا تقارن بين مسلم وكافر لخبر الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا  
الكافر المسلم اما عند مارت الكافر المسلم فبالاجماع واما عكسه  
فعند الجمهور خلافا لما عاذ ومعاوية ومن وافقهما وادليلهما والحوا  
عنده ذكرته في شرح الترتيب وسوا السلم الكافر قبل قسمة التركة  
ام لا وسوا القرابة او النكاح او الولاء خلافا للامام احمد  
رحمتهما في المسائلين حيث قال ان اسلم الكافر قبل قسمة التركة  
ورث ترغيبا له في الاسلام وقال المسلم يرث من عتيقه الكافر  
فاي **دقة** استثنى بعضهم من عدم تورث المسلم من الكافر  
مالومات كافر عن زوجة حامل واوقفنا الميراث للحمل فاسلمت ثم  
ولدت فان الولد يرثه مع حكمنا باسلامه باسلامها قال  
ابن الهيثم رحمه الله تعالى قلت والمتجه عدم استثناء ذلك لانه  
ورث منه كان حملا وهذا معني قول بعض الفضلاء لنا جحد  
يملك انتهى اي لان العبرة في الارث بوقت الموت والحمل كان  
وقت الموت محكوما بكفر فلم يرث مسلم من كافر والله اعلم  
ولما كان التعبير بالفهم يقتضي سبق شي يفهم قال **فانهم**  
ايها الطالب ما قلته لك اي علمه علما جازما بدليل قوله **فليس**  
**الشك** وهو التردد بين حكيم لا مزية لاحدهما عن الآخر  
**كاليقين** اي الحكم الجازم فايت **دقان** الاولى هل الكفر  
كلمة واحدة ام ملل الاسح من مذهبن ان الكفر كلمة واحدة



وهو مذهب الخفية. والثاني الكفر مل وهو مذهب المالكية  
والحنابلة قالوا والنصاري ملة واليهود ملة ومن عداها  
ملة ولكل من القولين دليل مذكور في المطولات الفايضة  
الشافية بقي من موانع الارث ثلاثة ايضا. احدها اختلاف  
ذوي الكفر الاصلي بالذمة والحراية فلا توارث بين ذي وحري  
في الاظهر وفاقا للخفية وخلافا للمالكية والحنابلة. وهل المعاهد  
والمستامن كالذمي والحري وجهان ارجحهما كالذمي فيرثهما  
ويرثانه خلافا للخفية. الثاني الرقة اعادنا الله منها والمسلمين  
فلا يرث المرتد ولا يرث حتى لو ارتد اخوان مثلا الى النصرانية  
لا توارث بينهم او مال المرتد في شيء ولو كان انثى خلافا للخفية  
وسواء اكتسبه في حال الاسلام او في حال الرد خلافا للهم  
ايضا حيث قالوا ما اكتسبه في حال الاسلام لو رثته المسلمين  
وسواء اسلم قبل قسمة التركة ام لا خلافا للحنابلة. ولا يرث الحق  
بدار الكفر منزلة موته خلافا للخفية. والزندقة كالردة خلافا  
للمالكية. والذمي الذي لا وارث له يستغرق بكون ماله او اقل  
بعد الفروض فياء. الثالث وهو من الموانع الستة الدوام  
الحكمي وهو ان يلزم من التوريت عدمه كان يقر اخ حازر بان  
الميت فيثبت نسبه ولا يرث للدوام. وفي الاقرار بمباحث  
كثيرة وخلاف بين الائمة فراجع في كتابنا شرح الترتيب والله  
اعلم بتبني في قول الذي قام به سبب الارث بعد قول  
المص ويمنع الشخص بما الى ان اللعان ليس بما في خلافتهم

ذلك

ذلك فان انتفا الارث فيه بين الملاعن ومن يدلي به وبين  
المنفي لا انتفا السبب وهو النسب وليست امه ولا عصبتها  
عصبة له خلافا للامة احمد رحمه الله. وثق ما اللعان ليسا  
بشقيقتين خلافا للمالكية. وثق ما الرنا ليسا بشقيقتين عند  
الائمة الاربعة. واذا الكذب النافي نفسه ولو بعد موت الولد  
ثبت النسب وترتب عليه مقتضاه ولا التفات للثمة ولو  
كان ذلك بعد القسمة وبه قال الشافعي وهو قياس مذهب الامام  
احمد رحمه الله تعالى. وقال ابو حنيفة ومالك رحمهما الله  
تعالى ان كان الولد حيا حين التكنيب ثبت نسبه وكذا ان مات  
وخلف ولدا او اخا ولدمعه وتنقض القسمة فيهما للحاجة  
الداعية الى ثبوت نسب ولده او اخيه الموجود من النافي والا  
فلا يثبت ولا توارث لانه لا حاجة الى ثبوت النسب اذن واعلم  
انه لا يختص الاستلحاق بالنافي بل لو استلحقه الوارث بعد موت  
النافي لحقه كالو استلحقه المورث. قال ابن الهيثم قال الرازي  
رحمهما الله تعالى في كتاب الاقرار وهذا قطع معظم الفقهاء  
انتهى والله اعلم **باب الوارثين**  
اجمعا بالاسباب الثلاثة من الرجال والنساء والوارثون من  
**الرجال** بالاختصار اجمعا **عشرة اسما وهم معروفون معلون**  
**مشهورون** عند الفرضيين **فأب** قال الشيخ سعد الدين  
التفتازاني رحمه الله تعالى في شرح العقايد انه اي النسبي  
رحم الله حاول التعيينه على ان مرادنا بالعلم والعرفه واحد

بدل قوله ولا عصبتها  
ولا امها فليحذر



لا كما اصطلاح عليه البعض من تخصيص العلم بالمركبات او الكليات  
والعرفه بالسايطة او الجزئيات انتهى والله اعلم اذا تقررت لك  
فالاول من العشرة **الابن والثاني ابن الابن** مما تراد به درجة  
او درجات بمحض المذكور فخرج بذلك ابن بنت الابن ونحوه  
من كل من في نسبه للميت انثى **والثالث الاب والابن** **الرابع الجد**  
**له** اي للاب اي من الاب اي من جهة **وخرج به الجد من جهة**  
**الام** كاي لام وقوله **وان علا** اي بمحض المذكور كاي اي للاب  
وابيه وممكنه **وخرج بذلك كل جدي باني وان ورثت**  
**وما قررت من جعل الضمير في قوله له عايدا الى الاب اولى من عود**  
**الي الميت لو جهين** **احدهما ان فيه عود الضمير الى مذكور في**  
**اللفظ والثاني انه لو عاد للميت لم يخرج به الجد ابو الام الا**  
**ان يقال الجد ابو الام ليس بمجد حقيقة والخامس الاب من اي**  
**الجهات كانا** اي سواء كان من جهة الاب فقط او من جهة الام  
فقط او من جهتهما معا وهو الاخ الشقيق **قد انزل الله به**  
**القرانا** اما الاخ للام ففي قوله تعالى وان كان رجل يورث  
كلاهما او امراة وله اخ او اخت اي من ام كما قرى به في الشواذ  
واما الاخ للابوين والاخ للاب ففي قوله تعالى في اخر سورة  
النساء وهو يرثها ان لم يكن لها ولد **والسادس ابن الاخ المذلي**  
**الي** اي الميت المعلوم من المقام **بالاب** وحده وهو ابن الاخ  
للاب او مع الادلاء بالامر ايضا وهو ابن الاخ من الابوين  
**وخرج بذلك المذلي بالام وحدها وهو ابن الاخ من الام**

بنينهم الاول اذا جعل الميت عدا جلا الى الميت يكون فيه مناسبة الى الميت  
الانثى في قولنا الشاغل المذلي اليه وفي قوله في ابوه فان الشاغل جيلها  
راجعي الى الميت الشقيق الذي في ادناه الاب الذي هو جد اول الميت  
بدخل في عبارة الشاغل جلا ما اذا جعل الميت راجعا الى الاب فانه  
لا يدخل فيها الا من كان ميتا انه فتم بالاولى انتهى مختصر

**فاسمع** سماع تدبر وتفهم واذا كان **مقالا** اي قولاصادقا  
**ليس بالمكذب** لانه مجمع عليه لوروده في القرآن العظيم  
والاخبار الصحيحة او غير ذلك **والخبر وان كان في الاصل**  
**محتملا للتكذيب** لكن الخبر الباري تعالى واخبار الرسل  
عليهم الصلاة والسلام مقطوع بصحتها وكذا ما اجمع عليه  
او تواتر **السابع والثامن العم وابن العم** **ابيه** اي الميت  
والمراد عم الميت اخوابيه شقيقه وعمه اخوابيه لابيه وابناؤه  
وخرج بذلك العم للام وبنوه **فاشكر لذي** اي صاحب  
**الايجاز** اي الاختصار **والثني** اي الايقاظ فانه ينهك  
على هؤلاء الورث بعبارة مختصرة **وسياقي في معنى ذلك**  
**احاديث شريفة عند قوله واشكرنا ظه فخره الله خيرا ورحمة**  
**رحمة واسعة والتاسع الزوج والعاشر المفق والمكان**  
**المراد به المفق وعصبته** وصفه بقوله **ذوي صاحب الولد**  
**من المفق وعصبته المتعصبين بانفسهم** **خلة الذكر** مجمع  
على رثتهم **هو** **العشيرة بالاختصار** **واما بالبسط** فخمسة  
عشر الابن وابنه وان نزل والاب والجد ابوه وان علا والاب  
الشقيق والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ الشقيق وابن  
الاخ للاب والعم الشقيق والعم للاب وابن العم الشقيق وابن  
الاب والزوجة وذو الولد **ومن عدا هو** **من الذكور**  
**فمن ذوي الارحام** كابن البنت وابي الام وابن الاخ للام  
والعم للام وابنه والخال ونحوهم **ولما اني الكلام على الذكور**



المجمع على ارثهم شرع يذكر النساء المجمع على ارثهن فقال **والوارثات**  
**من النساء** باختصار سبع لم يعط انني غير من الشرع  
 اي عطا محمدا عليه فان ذوى الارحام من الذكور والاناث  
 في ارثهم خلاف سندكم اخر الكتاب ان شاء الله تعالى فالاولي  
 من النساء السبع بنت والثانية بنت ابن وان نزل ابوها بمحض  
 الذكور والثالثة امر مشقة من اشقت على التي خفت  
 عليه والاسم منه الشفقة والامر من شأنها ذلك والرابعة  
**زوجة** بانثاء لها وهو الاول في الفريض للتمييز وان كان  
 الاصح الاشهر تركها والخامسة جدة من جهة الام او من جهة  
 الاب على تفصيل وهو ان امر الام وامها تها المدليات باناث  
 خلص وام الاب وامها تها المدليات باناث خلص مجمع عليهما  
 فان ادلت الجدة بالجدة كما في الاب فلا ترث عند المالكية  
 وترث عند الحنابلة وان ادلت باني الجدة كما في اب الاب  
 فلا ترث عند الحنابلة واما مذهبنا ومذهب الحنفية فيرث  
 جميع من ذكرناه وكذا كل جدة تدلي بجدة وارث واما الجدة التي  
 تدلي بذكرين اثنين ويعبر عنها بالجدة المدلية بذكر غير  
 وارث فهي من ذوى الارحام باتفاق الامة وستاتي في كلام  
 المص ان شاء الله تعالى والسادسة معتقة وكذا تعصبتها  
 المتعصبون بانفسهم كاسياني والسابعة **الاخت من اي**  
**الجهات كانت** اي سواء كانت شقيقة او لاب او لام **فصل**  
**على حين** باختصار بانث اي ظهرت واما معدن بالسط

فمشرقة

فعشرة البنت وبنت الابن والامر والجدة من قبلها والجدة  
 من قبل الاب والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للامر  
 والزوجة والمعتقة **فاب** اذا انفرد واحد من  
 الذكور ورث جميع المال الا الزوج والام وكل من انفرد  
 من النساء لا يتوزع جميع المال الا المعتقة ومن يقل من العلماء  
 بالرد يقول كل من انفرد من الرجال يجوز جميع المال الا الزوج فقط  
 وكل من انفردت من النساء يتوزع جميع المال الا الزوجة واذا اجتمع  
 كل الرجال ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوجة واذا اجتمع  
 اجتمع كل النساء ورث منهن خمس البنت وبنت الابن والامر  
 والزوجة والاخت الشقيقة او ممكن المجمع من الصنفين  
 ورث الابوان والوالدان واحد الزوجين وسقط من عدل  
 من ذكر كما يستعرف في الحج والله تعالى اعلم ولما انقضى الكلام  
 على الورث من الذكور والاناث شرع يبين ما يرثه كل واحد  
 منهم مقدما الارث بالفرض تقدمه على التعصيب اعتبارا  
 وان كان الارث بالتعصيب اقوى فقال **باب الفروض**  
**المقدرة في كتاب الله تعالى** والثابت بالاجتهاد وسماه  
 مستحقها والفروض جمع فرض وهو في اللغة يقال المعان  
 اصلها الحز والقطع ومنها التقدير وفي الاصطلاح النص  
 النصيب المقدر شرعا لوارث خاص الذي لا يزداد الا بالرد ولا  
 ينقص الا بالمول وقد مر المص رحمه الله تعالى على ذكر الفروض  
 تقسيم الارث الى الفرض والتعصيب فقال **واعلم** انما



الناظر في هذا الكتاب **بان الارث نوعان** لاثالث لهما هما  
 اي النوعان **فرض** اي ارث به وتقدم معناه انفا **وتعصيب**  
 اي ارث به وسياتي تعريفه **على ما قسمنا** اي بهذا التقسيم  
 والمراد الله لا يخلو منهما لما سيأتي انه قد يجتمع الارث بهما  
 والارث بذلك الاعتبار يكون اربعة اقسام كما ساذكر  
 ان شاء الله تعالى **فالفرض في نص الكتاب** اي القرآن العظيم  
**ستة** والسابع ثبت بالاجتهاد **لا فرض في الارث** بنص  
 القرآن **سواها** اي الفروض الستة **البتة** اي بقطعها والبت  
 القطع. واما السابع الذي هو ثلث الباقي فخرج بقولنا  
 بنص القرآن. والفروض الستة احدها **نصف** وثانيها  
**ربع** وهو نصف النصف **ثم نصف الربع** وهو الثمن وهو  
 ثالثها **ورابعها الثلث** وخامسها **السدس** بنص الشرع  
 في القرآن العزيز **وسادسها الثلثان** وهما اي الثلثان **التمام**  
 للفروض الستة. ويقال بعبارة اخرى النصف والثلثان  
 ونصفها ونصف نصفها. ويقال غير ذلك من العبارات التي  
 اخصرها الربع والثلث ونصف كل وضعف كل. واما  
 اخر الثلثين عن الثلث والسدس مخالفا لغيره ومخالفا  
 لما ساذكر عند ذكر اصحاب الفروض لضيق النظم ولانه كسر  
 مكرر وما تقدمه كسوم مفرقة. ثم رغب في الحفظ بقوله  
**فاحفظ** ايها الناظر في هذا الكتاب ما ذكرته لك وما لم اذكره  
 من هذا العلم وغيره فان حذف المعول يؤذن بالعموم **فاحفظ**

**امام** اي مقدم على غيره خصوصا ان انضم الى حفظه فلم يحفظ  
 بل ربما يدعي ان الحفظ بغيره ثم لا عبرة به. وينبغي تقييد  
 العلم بالكتابة ايضا لما اووي في معنى ذلك. اذا عرفت  
 واردة معرفة اصحاب الفروض **النصف فرض خمسة افراد**  
 اي كل منهم منفرد احدهم **الزوج** عند عدم الفرع الوارث  
 بالاجماع ذكره كان او انثى لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك  
 ازواجكم ان لم يكن لهن ولد. واما لم يذكر اشتراط عدم  
 الفرع في ارث الزوج النصف للعلم به من مفهوم ما سيأتي  
 في ارث الربع **والثاني الانثى الواحدة من الاولاد** وهي  
 البنت عند افرادها عن معصيتها وهو اخوها كما ساذكره  
 لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف **والثالث**  
**بنت الابن** الواحدة **عند فقد البنت** فالتر وفقد الابن  
 ايضا وعند افرادها عن معصبة لها من اخ او ابن عم اجماعا  
 قياسا على بنت الصلب لان ولد الولد كالولد ارثا وحجبا  
 الذكر كالذكر والانثى كالانثى **والرابع الاخت** الواحدة  
 الشقيقة عند افرادها عن معصبة لها من اخ شقيق  
 او جد بل وعن الاولاد واولادهم الذكور والاناث وعن  
 الاب **في مذهب كل مقلد** اي مجتهد لان ذلك مجمع عليه واصل  
 المذهب مكان الذهاب. ثم اطلق على ما ذهب اليه المجتهد  
 من الاحكام في المسائل اطلاقا مجازيا **وقلنا** وهي  
 الحاشية وفي بعض النسخ وبعدها **الاخت الواحدة التي**



**من الاب** عند افرادها عن معصب لها من اخ لاب او جد وعن  
شرطنا فقد في الشقيقة وعن الاشقاء من ذكر او انثى نقوله  
**عند افرادهن** اي عند افراد كل واحدة منهن **عن معصب**  
من ذكرته في كل واحدة. والاصل في ارث كل من الاختين النصف  
قبل الاجماع قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت  
فلها نصف ما ترك. لانهم اجمعوا على ان الآية نزلت في الاخوة  
الابوين والاخوة للاب دون الاخوة للام. ثم اعلم  
ان الذي علم من كلام المص رحمه الله تعالى هو اشتراط فقد المعصب  
لكل واحدة من الاربع واما ما ذكرته غير ذلك فانما تركه كغيره  
من المصنفين اكتفا بذكره فيما سياتي ولو ذكر واجمع ما  
يحتاج اليه في جميع الفروض لادي الى التكرار والتطويل **والزوج**  
فرض اثنين ذكر الاول منها بقوله **فرض الزوج ان كان مع**  
**من ولد الزوجة من قد منعه** عن النصف ورده للزوج  
وهو الابن او البنت سواء كان منها او من غيره لقوله تعالى  
فان كان له ولد فللكم الربع مما تركن. وذكر الثاني بقوله  
**وهو الى الربع لكل زوجة او اكثر** من زوجة الى اربع **مع**  
**عدم الاولاد** الذكور والاناث الميت من الزوجة او من غيرها  
**ليما قدر** اي فرض في قوله تعالى وله من الربع مما تركتم ان لم  
يكن لكم ولد. ولما كان الولد لا يشمل ولد الابن حقيقة  
صرح باولاد الابن بقوله **وذكر اولاد البنين** الذكور  
والاناث **يعتمد حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد** فيجب

الزوج من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن لان  
اولاد الابن كالاولاد عند عدمهم ارثا وحسبا بالاجماع المذكور  
كالذكر والانثى كالانثى قياسا على الاولاد كما قدمته **والثمن** فرض  
صنف واحد وهو المذكور في قوله **للزوجة والزوجة** الى  
الاربع **مع البنين** الواحد فاكثرا **مع البنات** الواحدة فاكثرا  
لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم **او مع اولاد**  
**البنين** الذكور والاناث الواحدة فاكثرا قياسا على  
الاولاد كما سبق **فاعلم** ذلك **ولا تطلق الجمع** المذكور في لفظ البنين  
والبنات واولاد البنين **شرطا** بل الواحد منهم كذلك كما اوضحته  
**فافهم** اي علم ذلك **والثلاثان** فرض ربة اصناف ذكر المص الاول  
منهم بقوله **للبنات جميعا** والراد اثنتين فاكثروا قد صرح بذلك  
في قوله **ما زاد عن واحدة** من اثنتين فاكثرا **فسمعا** سمع طاعة  
واذعان موافقة للاجماع. وما روي عن ابن عباس رضي الله  
عنهما ان البنيتين النصف لمفهوم قوله تعالى فان كن نسافون  
اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فنكر لم يصح عنه والذي صح عنه موافقة  
للموافقة للناس كما قاله ابن عبد البر. ودليل الاجماع فيما زاد  
على اثنتين الآية المذكورة وهي قوله تعالى فان كن نسافون  
اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي اثنتين القياس على اثنتين  
وهذا من احسن الاجوبة عن شبهة ابن عباس رضي الله تعالى  
عنهما السابقة ان صحت عنه وهي مفهوم قوله تعالى فان كن اثنتين  
فاي **قوله** سمعا منصوبا على انه مفعول مطلق وعامله



محذوف وجوبا لانه بدل من اللفظ بفعله. والمحذوف عامله  
وجوبا قسما واقع في الطلب وواقع في الخبر فيجوز ان يكون  
قوله سمعا واقعا في الطلب فيكون المعنى فاسمع لمن يقول باستحقاق  
الثلاثين من البنات فاكثرت الثلاثين سمعا. ويجوز ان يكون من قبيل  
المصدر الواقع في الخبر فيكون المعنى سمعت ما ورد من القول بما  
باستحقاق البنات فاكثرت الثلاثين سمعا واسم علم ثم  
ذكر المص الثاني بقوله وهو اي الفرض المذكور وهو الثلاث  
**كذلك البنات الامن** ثنتين فاكثرتا ساغلي البنات **فامهم**  
اي اعلم **مقال** اي قولي هذا **مما في الامن** اي خالصه من  
كدرات الشكوك والاهام. والذهن الفطنة والمراد هنا  
**العقل** ويقال ذهن بالضم ذهانه تحفظ قلبه ما وده عنه  
وذكر الصنفين الثالث والرابع بقوله وهو اي الفرض  
المذكور وهو **الثلاثان للاختين** شقيقتين اولاب كاسيه  
به **فما يزيد** عن ثنتين كالثلاث واربع وهكذا **قصي به**  
اي بما ذكرته من فرض الثلاثين مطلقا وللأختين فاكثروا وهو  
المتبادر **الاخوات والعيب** اي اقتوا به فان العيب لا يكون  
قاضيا. ومراد ان ذلك امر يجمع عليه. **ولما كان** اطلاق  
الاختين شاملا للاختين من الام صرح بان المراد الاخوات لا بنين  
اولاب لا لامر بقوله **هذا** اي ما ذكر من فرض الثلاثين للاختين  
فاكثر **اذ كن** اي الاخوات **لامر** وهن الشقيقات **اولاب**  
فقط لا لامر فقط **فاحكم** وفي بعض النسخ فاعمل **هذا** اي الحكم

المذكور **نصب** من الصواب ضد الخطا. وهو من قولهم صاب  
السهم صوبا وصيبا واصاب وقع بالرمية والسحاب الموضع  
امطر **فاي** لا بد من اشتراط عدم المعصب في ارث  
هؤلاء الاناث الثلاثين. ولا بد من اشتراط عدم الاولاد في ارث  
بنات الابن الثلاثين وفي ارث الاخوات كذلك. ولا بد من  
اشتراط عدم الاستحقاق في ارث الاخوات للاب الثلاثين وكل ذلك  
معلوم. وضابط اصحاب الثلاثين ان تقول الثلاثان فرض اثنتين  
متساويتين فاكثرت من يرث النصف وهي عبارة ابن الهيثم رحمه  
الله تعالى قال **الشيخ** ذكرنا رحمته وخرجه بقوله اثنتين  
الزوج وبقوله متساويتين مثل بنت واخت لغرام. ولا  
يتصور اجتماع صنفين لكل منهما الثلثان انتهى **الثلاث** فرض  
اثنتين احدهما ذكر بقوله **فرض لامر** بشرطين عدميين احدهما  
ان تكون **حيث اولاد** ذكر اكان وانثى واحدا كان او متعددا  
ولا ولد ابن كاسيد ذكر قريبا **وثانيهما** ان يكون **حيث لامر**  
**الاخت** جمع اثنان او اكثر كما اشار الى ذلك بقوله **فوعده**  
فان العدد حقيقة اقله اثنان فليس الجمع على حقيقة من ان اقله  
ثلاثة ووضح ذلك بقوله **كاثنتين** اخوين **واثنتين**  
اختين وكذلك اخ واخت **او ثلاث** من الاخوة المذكور والاناث  
او المذكور والاناث. او الختاني المنفردين. او مع الذكور والاناث  
او معهما وذلك كله معني قوله **حلم الذكور فيه كالاناث**  
ولا فرق في الاخوة بين كونهم **واحد** او **ثلاثة** او **اكثر**



اشقا اولاب اولام او مختلفين. ولا بين كونهم وارثين ومجوزين  
او بعضهم يجب شخص. والمحجوب بالوصف من الاولاد والاختوة  
وجوده كالعدم. والاصل في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له  
ولد وورثه ابواه فلامه الثلث مع مفهوم قوله تعالى فان كان  
له اخوة فلامه السدس. ولما كان اولاد الابن كالاولاد  
ارثا وجبا ذكرهم موخر لهم عن الاخوة لان اشتراط عدم الاثر  
في ارثها الثلث بالنسبة بخلاف اولاد الابن فالقياس فقال  
**ولا ابن ابن** واحدا كان او اكثر **معها** اي لام **اوبنته**  
اي بنت الابن واحدة كانت او اكثر **فرضها الثلث** ان اتقى  
من ذكر **كابت**. هذه العبارة قياسا على الاولاد كما  
اشرت اليه وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال  
لا يرد لها من الثلث الا ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى  
فان كان له اخوة واقل الجمع ثلاثة. وروى عن معاذ رضي  
الله تعالى عنه انه قال لا يرد لها من الثلث الا الاخوة الذكور  
او الذكور مع الاناث. واما الاخوات الصنف فلا يرد ذنبا  
عنه للسدس عنه لان الاخوة جمع ذكور والاناث المخلص  
لا يدخلن في ذلك. والجمهور على خلافهما وجوبهما مذكور  
في المطولات. ولما كانت الام قد لا تترك الثلث وليس  
هناك فرع وارث ولا عدد من الاخوة والاختوات في مسائل  
تسميان بالغراوين وبالعمرتين ذكرهما مقدما لهما على  
الصنف الثاني من يرث الثلث لان ذلك من جملة احوال

اشقا اولاب اولام او مختلفين. ولا بين كونهم وارثين ومجوزين  
او بعضهم يجب شخص. والمحجوب بالوصف من الاولاد والاختوة  
وجوده كالعدم. والاصل في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له  
ولد وورثه ابواه فلامه الثلث مع مفهوم قوله تعالى فان كان  
له اخوة فلامه السدس. ولما كان اولاد الابن كالاولاد  
ارثا وجبا ذكرهم موخر لهم عن الاخوة لان اشتراط عدم الاثر  
في ارثها الثلث بالنسبة بخلاف اولاد الابن فالقياس فقال  
**ولا ابن ابن** واحدا كان او اكثر **معها** اي لام **اوبنته**  
اي بنت الابن واحدة كانت او اكثر **فرضها الثلث** ان اتقى  
من ذكر **كابت**. هذه العبارة قياسا على الاولاد كما  
اشرت اليه وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال  
لا يرد لها من الثلث الا ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى  
فان كان له اخوة واقل الجمع ثلاثة. وروى عن معاذ رضي  
الله تعالى عنه انه قال لا يرد لها من الثلث الا الاخوة الذكور  
او الذكور مع الاناث. واما الاخوات الصنف فلا يرد ذنبا  
عنه للسدس عنه لان الاخوة جمع ذكور والاناث المخلص  
لا يدخلن في ذلك. والجمهور على خلافهما وجوبهما مذكور  
في المطولات. ولما كانت الام قد لا تترك الثلث وليس  
هناك فرع وارث ولا عدد من الاخوة والاختوات في مسائل  
تسميان بالغراوين وبالعمرتين ذكرهما مقدما لهما على  
الصنف الثاني من يرث الثلث لان ذلك من جملة احوال

الام مع عدم من ذكر فقال **وان يكن** اي يوجد **زوج**  
**وامرأه** فقط في فرضية **فثلث الباقي** بعد فرض الزوج  
**لها** اي لام ثابت مرتب. وهذه هي احدى الغراوين. والثانية  
ذكرها بقوله **وهكذا** للام ثلث الباقي بعد فرض الزوجة اذا  
كان الاب والام **مع زوجة فصاعدا** اي فذهب عدد هالي  
حالة الصعود على الواحدة الى اربع فهو منصوب بالحالية  
من العدد ولا يجوز فيه غير النصب. ولا يستعمل الا بالفا  
او يتم نقله الفجر ذكرها عن ابن سيدة **فلا تكن من العلوة قاعدا**  
بل شملها عن ساعد الجد والاجتهاد. وقم لها على قدم العناية  
والسداد. فان ذلك من سبيل الرشاد. ففي زوج وام  
واب للزوج النصف وللأم ثلث الباقي وهو في الحقيقة  
سدس وللأب الباقي. وفي زوجة وام واب للزوجة الربع  
وللام ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع وللأب الباقي. وابقى  
الفظ الثلث في فرض الام في صورتين وان كان في الحقيقة  
سدسا او ربعا كما قلناه تاد بامع القرآن وهذا ما قضى به عمر  
ابن الخطاب رضي الله عنه ووافق الجمهور ومنهم الائمة الاربعة  
وذلك لاننا لو اعطينا الام الثلث كاملا لزم اما تفصيل الام على  
الاب في صورة الزوج واما انه لا يفضل عليها التفصيل المهر  
في صورة الزوجة مع ان لام والاب في درجة واحدة. وخالف  
ابن عباس رضي الله عنهما وقال للام فيهما الثلث كاملا لظلاله فرض  
القرآن ووافق ابن سيرين الجمهور في مسألة الزوج وابن سيدة





في مسألة الزوجة. ثم رجع بعد فراغه من احوال الام عند عد  
 الفرع الوارث والعدد من الاخوة الى بيان بقية من يرث  
 الثلث وهو الصنف الثاني فقال **وهو اي الثلث لاثني**  
**اي ذكرين او اثنتين** اي اثنتين وكذلك ذكر وانثى **من ولد**  
**الام** فقط وهم الاخوة **للام** **بغير ما** اي كذب **وهكذا**  
 يكون الثلث لهم **ان كانوا** **واحد** **واحد** **واحد** **واحد** **واحد**  
 بمعنى الواو. والمقصود بالجمع بين لفظي اكثر والزيادة  
 التاكيد وكذا قوله **فالم** **بما** **اي** **الثلث** **زاد** لانهم لا  
 يستحقون اكثر منه لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم  
 شركاء في الثلث. **والزاد** هو الطعام في السفر. وفي البيت  
 جناس ناقص مطرف **ويستوي** **الاث** **والذكر** **في**  
 اي لثلث **كأقدا** **المسطور** اي مكتوب وهو القرآن العزيز  
 في قوله تعالى فهم شركاء في الثلث فان التشريك اذا اطلق يقتضي  
 المساواة. وهذا مما خالف فيه اولاد الام غيرهم فانهم خالفوا  
 غيرهم في اشياء. لا يفضل ذكرهم على نساھم اجتماعا ولا افرادا  
 ويرثون مع نساھهم. **ويجب** **بهم** **نقصانا**. وذكرهم  
 ادلى بانثى ويرث هذه خمسة اشياء. **فاب** **بقي**  
 يرث الثلث الجدا ايضا في بعض احواله مع الاخوة. وبقي  
 من يرث الثلث الجدا ايضا في بعض احواله مع الاخوة  
 وسياتي ذلك كله في باب الجد والاخوة والله اعلم **والسنة**  
**فمن** **بعض** **العدد** ذكرهم اجمالا بقوله **اب** مع الفرع الوارث

وهو الواو وقع اخر اللفظ كما هو ظاهر هذا التفسير كلامه ونظر  
 في بعض الشرح فقال ان الجناس الساقط هو السقط الكلام في  
 عدة حروف منها و منه وقوع الراء في حرف واحد في طرفي احد الكلمتين  
 و اذا سمعنا في النسخ بالخط لا في الراء و وقع عليه من الطرف والمثل  
 في قوله عواصي عواصم بالراء بالخط الواقع به الاختلاف ان يكون من جنس الكلمة  
 والواو هياء في قوله زاد والياء لا في الراء كما هو الظاهر في قوله  
 فليس في البيت جناس من فاقه والياء في الراء كما هو الظاهر في قوله  
 فليس في البيت جناس من فاقه والياء في الراء كما هو الظاهر في قوله

كقول الشاعر  
 اطلال اليل الزمان له عوام نوم عينيكم اهل الحي قد سحرها

وم

رام

**وام** مع الفرع الوارث او عدد من الاخوة والاخوات **ش**  
**بنت** **ابن** فاكتر مع بنت واحدة وكذا بنت ابن نازلة فاكتر  
 مع بنت ابن واحدة اقل منها **وجد** مع الفرع الوارث وكذا  
 في حال من احواله مع الاخوة وسياتي **والاخذ** **بنت** **الاب**  
 فاكتر مع الاخت الشقيقة الواحدة ثم **الجد** فاكتر **وولد**  
**الامر** الواحد ذكر اكان وانثى **تمام** **العدد** فهو السابع. وهذا  
 كله حيث لا حاجب في الجميع. ثم اردت ذلك ببيان الحالة التي  
 يرث فيها كل واحد منهم السدس فقال **فالاب** **يستحق**  
 اي السدس **مع** **الولد** ذكر اكان وانثى فان كان الولد ذكرا  
 فلا شيء للاب غير السدس. وان كان انثى وفضل بعد الفروض  
 شي اخذه ايضا تعصيبا فيجمع اذ ذاك بين الفرض والتعصيب  
 كما سبق من ان شاء الله تعالى فهذا هو الاول من يرث السدس  
 والثاني الام وقد ذكرها بقوله **وهكذا** **الامر** تستحق السدس  
 مع الولد ذكر اكان وانثى واحدا كذا ومتعدد **ان** **ينزل**  
**العدد** جل وعلا في كتابه العزيز قال **الله** **تعالى** **ولا** **يوري**  
 لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد. وما احسن  
 هذا الترتيب الحسن في هذه المنظومة فانه اعقب الاب بالام  
 موخر الجدا عنها من اجل ان الله تعالى جمع بينهما في الآية الكريمة  
 ولمسا كان الولد في الآية الكريمة خاصا بولد الصلة حقيقة  
 وكان امرش كل من الاب والام السدس مع اولاد الابن بالقبض  
 على الاولاد اعقب ذلك بحكمهما مع اولاد الابن فقال **وهكذا**

12



يرث كل من الاب والام السدس **مع ولد الابن**  
 ذكر كان او انثى **الذي مازال يقفوا** **ثمة** اي الولد اي يتبعه  
**ويجئ** بالذال المجيء اي يقتدي به في الارث والحجب  
 قياسا عليه الذكر كالذكر والانثى كالانثى فتلخص من هذا  
 كله ان الاب يرث السدس مع الابن او ابن الابن او البنت  
 او بنت الابن وان الام ترث السدس مع الابن او ابن الابن  
 او البنت او بنت الابن. **ولما** كانت الام تزيد على الاب  
 بانها ترث السدس مع العدد من الاخوة مطلقا ذكر ذلك بقوله  
**وهو اي السدس لها اي الام ايضا مع الاثنين من اخوة**  
**الميت** فاكثر مطلقا فلذا قال **فقس هذين** اي عليهما في كلاي  
 ما زاد او فقس بعض افراد الاثنين مما شمله الآية على ما شمله  
 منها فان ارثها السدس مع اثنين من الاخوة منحصر في خمس  
 واربعين صورة بينتها في شرح الترتيب. **والثالث** الجدة  
 وقد ذكر بقوله **والجد** الذي لم يدخل في نسبته الميت انثى  
**مثل الاب عند فقده** اي الاب في خوز ما يصيبه من السدس  
 مع الفرع الوارث جامع بينه وبين التعصيب عند عدم  
 الفرع المذكور على ما سياتي **وفي مده** اي ممدوده اي  
 رزقه الموسع من قولهم مده الله في رزقه اي وسعه فيكون  
 تأكيد لقوله في خوز ما يصيبه. **ويصح** ان يكون المراد  
 بقوله **ومده** اي حجبته من قولهم رجل مديد القامة اي  
 طويل الباع فكان الحاجب لقوته مديد القامة طويل

الباع اذا انقرض ذلك فالجد كالاب عند فقده ارثا وجوبا  
 الا في ست مسائل اقتصار المص على ثلاثة منها فذكر الاولى  
 منها بقوله **الا اذا كان هناك** مع الجدة **اخوة** اشقا والاب  
 فليس كالاب في ذلك **لكونهم** اي الاخوة في القرب الى الميت  
**وهو اي الجدة اسوة** اي سوا في جهة واحدة لانهم فرع الاب  
 والجد اصله فيرثون مع على تفصيل سياتي في بابهم ان شاء الله  
 تعالى. **واما** الاب فيجبهم كسبائي في الحجب ان شاء الله تعالى  
 واما الاخوة للام فالاب والجد فيجبهم سوا كسبائي ايضا  
 وذكر الثانية بقوله **او بمعنى** الواو اي والا اذا كان هناك  
**ابوان** اي اب وام **معهما** اي الاب والام **زوج ورث**  
 فان للام مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ومع الجدة لو كان  
 بدله ثلث جميع المال كما صرح به بقوله **فالام للثلث مع الجد**  
 لو كان بدله الاب **ترث** فتكون المسألة زوجا واما وجدا  
 فللزوجة النصف وللأم الثلث كاملا وللجد الباقي. **ولم**  
 ننظر الى كونها تاخذا كثر منه لانها اقرب منه بخلافها مع الاب  
 لانها في درجة واحدة كما تقدم. وذكر الثالثة بقوله **وهكذا**  
**ليس** الجدة شيئا بالاب في زوجة الميت **وامر واب**  
 فان لها مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ولو كان الجد بدل الاب  
 كانت المسألة زوجة واما وجدا فيكون للام الثلث كاملا  
 وللزوجة الربع والباقي للجد لان الجد وان لم يفضل عليها  
 التفضيل للمعمود لا محذور في ذلك تكونها اقرب منه بخلافها



مع الاب كما تقدم. **ولما** ذكر ان الجد يخالف الاب في مشاركة  
 الاخوة وكان الكلام في تفاصيل احوال ذلك مما يطول اخر  
 حكمهم الى ان يعقد له بابا يخصه في المحل اللائق به وبنيه على  
 ذلك بالوعد بذكره بقوله **وحكمهم** اي الجد والاخوة  
 مجتمعين **سياي** ان شاء الله تعالى **كل البيان في الحالات**  
 الالية في باب معقود لذلك يسمى باب الجد والاخوة والرا  
 مما خالف فيه الجد الاب ان الاخوة لغير ام وبنيه محبون  
 الجد في باب الولاء بخلاف الاب. **والخامسة** ان الاب يحجب  
 ام نفسه ولا يحجبها الجد. **والسادسة** ان الاب في نحو بنت  
 واب يرث السدس فرضا والباقي تعصيبا بخلاف ولو كان  
 الجد بدل الاب فلكذلك على المرحج وبه قطع الشيخ ابو محمد الجوني  
**وقال** النووي انه الاصح والارحج. **وقيل** انه ياخذ بالتأ  
 جميعه تعصيبا ورجحه صاحب التتمة وقال انه المذهب ولم  
 يرحج الراجح محمد بن علي شيامن الوجهين فصار في الجد الاب  
 في جريان الخلاف وان كان المرحج انه كعوفيه. **والرابع** ميراث  
 السدس بنت الابن وقد ذكرها بقوله **وبنت الابن** او بنات  
 الابن المتخاديات **تاخذ** او ياخذن **السدس اذا كانت** او كن  
**مع البنت** الواحدة تكملة الثلثين للاجماع ولقول ابن مسعود  
 رضي الله عنه في بنت وبنت ابن واخت لا قضين فيها بقضاء النبي  
 صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة  
 الثلثين وما بقي فلاخت رواه البخاري وغيره. **وقيل** على ذلك

كثير

كل بنت ابن نازلة فاكتر مع بنت ابن واحدة اعلى منها وقد اشار  
 الى ذلك بقوله **مثلا يجتدي** اي اجعل ذلك مثالا يجتدي  
 به ويقاس عليه غيره. **والخامسة** ممن يرث السدس الاخت  
 للاب وقد ذكرها بقوله **وهكذا الاخت** التي ادلت بالاب  
 فقط فاكتر تاخذ السدس مع **الاخت** الواحدة **التي بالابوين**  
**يا احي** تصغير **ادلت** تكملة الثلثين بالاجماع قياسا  
 على بنت الابن فاكتر مع بنت الصلب. **وتقيدي** بالواحدة  
 في كل من البنت والاخت الشقيقة وقولي تكملة الثلثين كل  
 ذلك ليجري ما لو كانت بنت الابن مع بنتين او كانت الاخت  
 للاب مع شقيقتين فانها لا يرث السدس بل تسقط ما لم  
 تعصب كما سياي. **والسادس** ممن يرث السدس الجدة فاكتر  
 وقد ذكرها بقوله **والسدس فرض جدة** صحيحة **في النسب**  
 لا في الولاء **واحدة** او اكثر كما سياي في كلامه قريب **سوا كانت**  
**لامر او كانت لاب** اي من قبل الام او من قبل الاب. **وسواء**  
 معها ولد ام لا وسواء كان له اخوة ام لم يكن لما ورد في ذلك  
 والسابع ممن يرث السدس الواحد من ولد الام وقد ذكره  
 بقوله **وولد الام** ذكر اكان او انثى **ينال السدس** اجماعا لقوله  
 تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ واخت  
 فلكل واحد منهما السدس. والمراد الاخ والاخت للام كما قرئ  
 به في الشواذ **والشرطي افراد لا ينسج** للالية  
 الكريمة المذكورة فانهم اذا كانوا متعددين كان لهم الثلث كما



تقدم. وفي بعض النسخ بدل هذا البيت. وولد الامر له اذا  
انفرد. سد من جميع المال بضاق دهر. وهو بمعناه بل  
اصر. لان فيه التصريح بان ذلك قد ورد بالنضاي في  
القران العظيم العزيز. ولما انهي الكلام على ميراث السد  
شرح يتكلم في شئ من احوال الجدات استطراد. واعلم  
قبله انه اذا اجتمع جدات فتارة يكن في درجة واحدة  
وتارة يكون بعضهم اقرب من بعض وعلى كل تقدير فتارة  
يكن من جهة واحدة وتارة يكن من جهتين وقد ذكر حكم  
المساويات بقوله **وان تساوي نسب الجدات**  
حيث كن ثنتين فاكثر من جهة واحدة او من جهتين **وكن**  
**كلهن وارثات** بان لا يكون فيهن جدة محجوبة ولا فاسدة وهي  
التي تدلي بذكرين اثنين كقدمته وكاسيائية **فالسدس**  
**بينهن بالسوية** وان ادلت احدها واحداهن بجهتين  
او اكثر وغيرها بجهة واحدة على الارزح عندنا وبه قال  
ابو يوسف رحمه الله تعالى والثاني وهو محكي عن ابن سريج  
رحمه الله يقسم السدس بينهما او بينهما بحسب الجهات لذات  
الجهتين مثلا ثلثاه ولذات الجهة ثلثه وهو قول زفر  
ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وجماعة قال **الوفا**  
وهو قياس قول احمد بن حنبل رحمه الله وقوله **في القسمة**  
**العادلة الشريعة** وفي بعض النسخ المرضية يشير الى ما ووي  
الحاكم على شرط الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين

في بعض النسخ  
وهو قول زفر  
ومحمد بن الحسن  
والحسن بن زياد  
وجماعة

في الميراث

في الميراث بالسدس وليس الاكثر منها عليهما فاي **سدة**  
اذا كانت احدي الجدتين محجوبة بالاب كالو خلف جدة ام ام  
وجدة ام اب مع الاب فالسدس الاول وحدها والباقي للاب  
على الارزح وقيل لام لام نصف السدس والباقي للاب لانه هو  
الذي يجب له فترجع فائدة المحجب اليه وهذا عندنا واما عند  
الحنابلة فالسدس بينهما ولا يحجب امر نفسه. وعن هذه الجدة  
المحجوبة احترامت بقولي انما بان لا يكون فيهن جدة محجوبة  
اعلم. ثم ذكر حكم ما اذا كانت احدها اقرب من الاخرى وهما  
من جهتين مقدما ما اذا كانت القرني من جهة الام فقال  
**وان تكن الجدة قرني لام** اي من جهة الام كام ام **حجت**  
**ام اب** اي من جهة الاب **بعدي** كام ام اب وكام اب **اب**  
**وسدسا سلبت** اي اخذته وحدها كاملا لانها اقرب منها  
ثم ذكر حكم ما اذا كانت القرني من جهة الاب فقال **وان تكن**  
**الجدة القرني بالعكس** من الاولى بان كانت القرني من جهة  
الاب كام اب **والبعدي** من جهة الام كام ام **فالقول اب**  
فيهما مذكوران **في كتب اهل العلم** من الشافعية وغيرهم رضي  
الله عنهم **منصوصان** للامام الشافعي رضي الله عنه وهما ايضا  
روايتان عن زيد بن ثابت رضي الله عنه احدهما **لا تسقط**  
**البعدي** من جهة الام بالقرني من جهة الاب بل تشتركان  
في السدس **على الصحيح** وبه قال مالك رحمه الله تعالى لان التي  
من جهة الام وان كانت ابعد فهي اقوى لكون الام اصلا



في ارث الجدات فعَدَل قَرَب التي من قبل الاب قوَم التي من  
 قبل الامر فاعتدلا فاشتركا. والقول الثاني انها تجبها جريا  
 على الاصل من ان القرني تجب البعدي وبه قال ابو حنيفة رحمه  
 الله تعالى وهو المفتي به عند الحنابلة رحمهم الله تعالى **واقف الجدل**  
 اي المعظم من الشافعية والمالكية **على التصحيح** بهذا القول الاول  
 ولما كان في عبارة السابقة وهي قوله وكن كلهن وارثات  
 ايما الى ان من الجدات غير وارثة وهي المعبر عنها بالجدّة الفاسدة  
 وهي التي اجترزت عنها فيما سبق بقولي صحيحة بينها هنا بقوله  
**وكل من ادلت** من الجدات **بغير وارث** كما راي الامر فان ابا  
 الامر غير وارث ويعبر عنها بالتي ندلي بذكر بين اثنين  
**فما لحق حفظ من الوارث** لانها من ذوي الارحام فلا تروى الا  
 عند من قال بتوريث ذوي الارحام كما تقدمت الاشارة  
 الى ذلك في الكلام على الوارثات. **قاي** دة حاصل القول  
 ان الجدات عندنا على اربعة اقسام. القسم الاول من ادلت بمحض  
 اناث كما الامر وامهاتها المدليات باناث خلص. والقسم  
 الثاني من ادلت بمحض ذكور كما الاب وامر اي الاب وامر اي  
 ابي الاب وهكذا بمحض الذكور. والقسم الثالث من ادلت  
 باناث الى ذكور كما ام اب وكام ام ام اب وهكذا وكل جدّة  
 كانت من هذه الاقسام الثلاثة فهي وارثة عندنا وعند الحنفية  
 وهي المعبر عنها بالجدّة الصحيحة. والقسم الرابع عكس الثالث  
 وهي من ادلت بذكور الى اناث كما راي الامر وهي السابقة في قوله